

شبه في هذا الساعة فربما قال ابوابنا ويكون ذكره في حق الزمان او على
معنى ابعده او على معنى المنسب اي ذات قريب وقد ذكرنا في الاصول التي يكتبها الاسم
بالاصناف فذلك الامر المتشبه على تذكره بما فيه ما يحتمل المصدرية والحال **قوله**
جانزير كذا اي يركض وكذا وعامله جانزير قد عرفت جانزير مذهب سيبويه
ان المعتد في مثل هذا منسوب بغير تعدد مذهبها وان المبرر انه منسوب
المعتدل لظاهرا قال الرضي وهو ولي لان الاصل في المعتد لا ضرورة بل في جهة الله
قوله ويؤيد قوله تعالى انبينا عوفا وانهما قلنا انبينا اي في حال في موضع
المعتدل لتساوي ذكره يعني ان انبينا يعني لما كان جليا لانبينا هوها او كرها كانا بين
في موضع طوعا لان العوفا على طبق النحل في الكسافة فالتقت هلا في لفظا يعني
على اللفظ او طابقت على معنى لانها سقوت ورتوت قلت لما جعلت في طيات وجيبا
وروتت بالظن والكفر فيل طابقت في موضع طابقت مع قوله تعالى ساحدين اتقي
ما بين المصدرية والحال والمعتدل لجهله **قوله** وابن مالك يمنع حذف عامل
المصدر المؤكدا لانهما استغنى بربها استغنى ما حذف عامل المصدر المؤكده فتساوى
جوازاً وتحوالت سبباً ووجوهاً في نحو انت شير سبباً وسامحاً في نحو سبباً وجدها
وكانه جيا ول ذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على بيده في قوله وحذف
عامل المؤكدا منتجع وفيه نواه لذي يستعج به انه قد حذف عامل المؤكدا في نحو
هذه القصور ما يان قالان الكلام في مجرد المصدر المؤكدا من غير هذه الصورتين لانها
ناب المصدر المؤكدا فيه من باب الفعل وحذف عوضا منه هذه الصورتين **قوله** وتقول
جانزير عفة اي برغب رغبته او برغب رغبته هذان التثنية لبيان كون رغبته
مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعوله بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني
بالنهاية حذف المقادير وقيم هونفاه وعامله مذکور **قوله** لانه يودي الى اخذ
الابواب عن حمايتها لان تقوية ذلك يودي الى اخراج رغبته عن كونه مفعولا
مطلقا لانه مضافا اليه **قوله** ان يقدر بغير يوم الجمعة ضرب بعقبا لضاد
وسكونه ان مصدر مضاف الى يوم **قوله** اي الهوي لا يقال ابلاه اي جعله
بالياء والاسف الشديد الحزن والوسن بفتحين النعاس **قوله** والتقدير اسف
اسفا في المشرح الترجمة معقودة كما يحتمل المصدرية والحال والمفعول لا يحل
وليس بما ذكره تقدير الحال وكان ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجه اخر اسهل
من ذلك وهو ان يكون تمييزا لاجل الفاعل اي الي اسفا لهوي اسفا بالاسف الباعث
عليه الهوي فاقضيت اليه مكان هذه الملازمة وهذا تاويل لا حذف فيه ولا احتياج
الى التاويل الذي يركب عند جعله مفعولا لاجله انتهى واقول لا يجبي تأنيه من
البعده وعدم الظهور **قوله** فمن لم يشترط اتحاد عامل المصدر في اتحاد فاعل



المصدر

المصدر المنسوب على انه مفعول له مع فاعله **قوله** كما في قوله تعالى بعقبا
عوقبا فانه على استقام الامنة تقريبا قال الزجاج والطبري اي يطالبون
لها عوقبا فنقول العرب بعقبا كذا يوصل الالف اي اطلبه وايضا يطالع
الالف اي اعني على طلبه **ما يحتمل المفعول به والمفعول معه** **قوله** وكونه
مفعولا با حيا يحسب وهو العجم يجب يتم اوله وكشرا ثلثه هو عبا يذو كوت
زليا في المشا المذكور مفعول به **قوله** لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من
جنس ما يعمل في المفعول به يعني يحسبها يعمل في المفعول به مطلق الفعل واما
جدي مجراه وحسب ليس كذلك وبهذا التقدير يندفع ما يسبق الى بعض الاذنان
من عواقب المذموم ان العمل لا يزل يعمل في المفعول معه **قوله** وهو المفعول
ليس بما ينبغي لا تقتضيه ان القول الاول خطأ ولا يمنع منه الا العطف على
الضمير المفعول بكونه اعادة التماضر وهو جائز عند يونس والاختش والكو تقييد
قوله اذا كانت الى اهجها تد كافي البيت وتغضر واشتقاق العصب كناية عن تغرق
الجماعة واختلاف الكلمة والصيد المهند هو الطوع من حديد الصند **ما بين**
الاستئذان **قوله** كون زيد ابدا من المستثنى وهو اجزى وكونه منصوبا على الاستئذان
وكون الا وما بعده نعتا وهو ضاعفا هكذا وتوقع اكثر النسخ والملازمين المستثنى
المنزه وهو المستثنى منه ووجه رجحان الاول والثاني ان شرط اختيار البدل
استتمه هنا والنصبة على الاستئذان فيما استعمل شرط اختيار البدل اقل من البدل
ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الاقتضا خلا في الاصل فيها كما للرضي وشروط
اختيار البدل على المستثنى ان يكون بعد الا وامتصلا وموجرا عن المستثنى منه استعمل
عليه استنهام او منها وبقية جزوا وموال غير مرد وفيه كلام لقنن الاستئذان
وان لا تنزاع المستثنى على المستثنى منه وفي المشرح وفي عبارة المص من المدافع ما
تفرقتا واقول تعني في باب المقتدا وقد ذكرناه تحت هذا ما فيه **قوله** مسرعة
يجوز في نحو ما حد قول ذلك الا ان يكون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه
بدلا من ضميره اما وجه هذا فهو اشتداد التبرع على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما
احد بقوله ذلك الا يزيد ما يتوكل احد ذلك الا يزيد واما وجه الاول وهو المختار فهو ان
الابدال من صاحب الضمير ولي لانه الاصل ولانه لا يجتمع الي تاويل لكونه في غير الوجه
قوله فاذا قلت ما رايت لعل يقول ذلك الا يزيد فبالعكس يعني يرفعه من وجه
وهو البدل من الضمير وانما به من وجهين وهما البدل من احد والاستئذان قال
الرضي ولولم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال او الاصل لم يجز ابداله منه على ما في
فلا تنقول ما ضربت احد يقول ذلك الا يزيد بالرفع بدلا من ضمير يتوكل لان القول ليس
للمنفي بل للمنفى القرب كما سبب به اذا قلت ما رايت لعل يقول ذلك الا يزيد ورايت